

Distr.: General
26 May 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

يشهد العالم اتساع نطاق أسوأ أزمة اقتصادية ومالية منذ الكساد الكبير، وهي أزمة تزيد من تفاقم تأثيرات موجات الارتفاع الأخيرة في أسعار الغذاء والوقود، مما يترك آثاراً وخيمة على أفقر فئات السكان وأكثرهم ضعفاً من حيث فرص العمل، وتقلص مصادر الدخل، وإمكانية الحصول على الطعام المغذي والخدمات الصحية الأساسية. ويتسع بصورة سريعة نطاق الأزمة، التي اكتملت أركانها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ليصل إلى البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة التي تتضرر من انخفاض عائدات التصدير بسبب انخفاض حجم تلك الصادرات وأسعارها، وتراجع السياحة، وازدياد البطالة، وتقلص التدفقات الرأسمالية والاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات، إلى جانب القيود المالية المفروضة على الميزانيات. ورغم اتخاذ تدابير غير مسبقة لكيلا تزداد الأزمة سوءاً، فإن الانتعاش سيكون عملية ممتدة على الصعيد العالمي، وسيلزم اتخاذ المزيد من إجراءات السياسات للمساعدة في استعادة الثقة وتخليص الأسواق المالية من الشكوك التي تهدد احتمالات الانتعاش الاقتصادي.

* E/2009/100



وفي حين تتراجع أسعار الغذاء والوقود منذ الذروة التي بلغت في تموز/يوليه ٢٠٠٨، فإن أسواق السلع الأساسية لا تزال تعاني بدرجة كبيرة من التقلب وانعدام الثقة. وحسب أرقام البنك الدولي، يُقدر أن ارتفاع أسعار الغذاء قد أضاف ما يتراوح بين ١٣٠ مليون و ١٣٥ مليون نسمة إلى صفوف الفقراء في العالم.

وشهدت أسعار الوقود تقلبات حادة خلال عام ٢٠٠٨، حيث وصلت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في تموز/يوليه، لتتخفض بعد ذلك بنسبة ٧٠ في المائة في نهاية العام. ووفقا للوكالة الدولية للطاقة، فإن من الجلي أنه لا يمكن للاتجاهات الراهنة في إمدادات الطاقة واستهلاكها أن تدوم بيئيا واقتصاديا واجتماعيا.

وهناك توافق في الآراء على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق والاتساق في تدابير الاستجابة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولئن كان لا بد من تركيز السياسات على المستوى الوطني، فإن هناك حاجة للمزيد من التعاون الدولي لتجنب تفاقم الضغوط العابرة للحدود.

ويختلف تأثير كل منطقة من مناطق العالم بالأزمات المتعددة الجوانب، وتستجيب كل منها للأزمات وفقا لأوضاعها وظروفها الخاصة. غير أن كثيرا من الدروس التي تستخلصها بعض المناطق من الأزمات السابقة تزيد من مرونتها في التعامل مع الأزمة الراهنة، ومن الممكن تقاسم الخبرات في هذا الصدد. وقد تبين أن الموارد الإقليمية من الوسائل القيّمة في تحصين البلدان من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية، غير أن هناك الكثير مما يتعين إنجازه في هذا الصدد. فالمنتديات الإقليمية القوية والتعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن توفر قاعدة للتصدي للتحديات الإنمائية وتنفيذ حلول مبتكرة من خلال تدعيم وتعزيز التنسيق والتعاون.

ويُقدم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د-١٧) وقرار المجلس ١٨١٧ (د-٥٥). ويبحث التقرير، في فصله الأول، كيفية تأثير مختلف المناطق بالأزمات المتعددة، وكيفية استجابتها لها، وكيف يمكن زيادة تعزيز هذه الجهود والمبادرات، وكيف تدعم لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس الدول الأعضاء في هذه الجهود. ويغطي الفصل الثاني التطورات في مجالات مختارة للتعاون الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك المسائل الأخرى المتعلقة بالسياسات التي تم تناولها أثناء دورات اللجان الإقليمية المعقودة على المستوى الوزاري، والجهود الأخرى المبذولة لتعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال آلية التنسيق الإقليمي التي تعقدها اللجان الإقليمية، فضلا عن التعاون المتواصل بين اللجان.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - المنظورات الإقليمية بشأن جدول الأعمال العالمي
٤	ألف - الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية
١٨	باء - الأمن الغذائي وأمن الطاقة
٢٨	ثانيا - التطورات في مجالات مختارة للتعاون الإقليمي والأقاليمي
	ألف - المسائل الأخرى المتعلقة بالسياسات التي تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية
٢٨	وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى
٣٢	باء - الاتساق على الصعيد الإقليمي
٣٦	جيم - تعزيز التعاون الأقاليمي بين اللجان الإقليمية

أولا - المنظورات الإقليمية بشأن جدول الأعمال العالمي

ألف - الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية

١ - آثار الأزمة في المناطق المختلفة

١ - منذ أن اكتملت أركان الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، واليقين مفقود بشأن مدى تأثير مختلف المناطق بها، وبشأن الطرق التي تتأثر بها تلك المناطق. ففي البداية، كان هناك تصور بأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ ستكون محصنة من تأثير الأزمة، التي كانت في بادئ الأمر أزمة مالية في طبيعتها في المقام الأول، وذلك نظرا للسياسات المالية السليمة التي انتهجتها المنطقة منذ أزمة التسعينات من القرن الماضي، ونظرا للكم الكبير من احتياطات النقد الأجنبي التي تراكمت لديها خلال العقد المنصرم. كما كان هناك تصور بأن كثيرا من بلدان أفريقيا، باستثناء البلدان الأكثر نموا في المنطقة، لن تُضار بشدة من جراء الأزمة لأنها ليست معرضة بنفس الدرجة لقنوات العدوى المالية. وقد ثبت خطأ هاتين الفرضيتين على حد سواء. بمجرد أن بدأت الأزمة تؤثر على الاقتصاد الحقيقي بتراجع الطلب الإجمالي العالمي، وما أعقب ذلك من انكماش التجارة وتدفقات الاستثمارات الخاصة الأخرى. وصار من الواضح الآن أن كل المناطق تواجه تحديات هائلة نتيجة للأزمة (انظر الشكل ١).

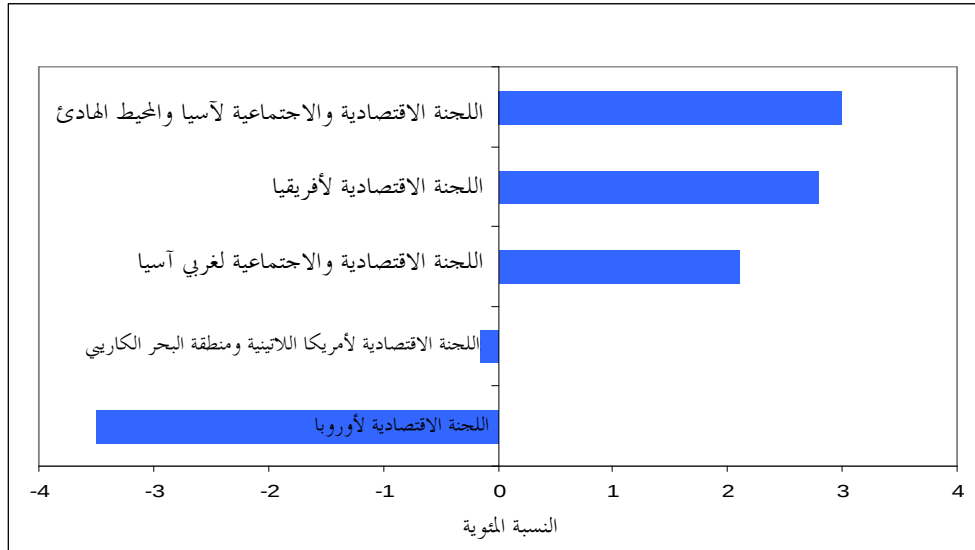
٢ - وكان مركز الأزمة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فمن أواخر عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨، اتخذ النمو الاقتصادي في بلدانها المتقدمة منحى سلبيا. وفيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، يُتوقع للنمو الحقيقي السنوي في المنطقة أن ينخفض من ١,٥ في المائة إلى -٣,٥ في المائة (بالسالب). وأضررت الاقتصادات الأوروبية الناشئة ضررا كبيرا بصفة خاصة حيث تعاني من التوقف المفاجئ للتدفقات الرأسمالية، بينما تفتقر في الوقت ذاته إلى العمق المالي اللازم لتنفيذ السياسات النقدية والمالية التوسعية.

٣ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، يُتوقع للنتائج المحلي الإجمالي أن يتراجع، فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، من ٦,١ في المائة إلى ٢,١ في المائة. كما أن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تعاني حاليا من انخفاض كبير في أسعار النفط وانكماش في أسواق العقارات، ستشهد تراجع النمو من ٥,٨ في المائة إلى ١,١ في المائة. وتشهد منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا تراجع أسعار السلع الأساسية، التي تشكل في بعض البلدان جانبا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن تقلص تدفقات التحويلات. وسيؤدي ذلك إلى انكماش النمو الاقتصادي في أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث يُتوقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٣ في المائة، وفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

وذلك بعد ست سنوات من التوسع. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تشير الدلائل الأولية أيضا إلى تباطؤ النمو. فقد جرى خفض توقعات النمو في أفريقيا في عام ٢٠٠٩. بما يتراوح بين ٢ و ٤ في المائة. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أبدت الاقتصادات النامية مرونة في بادئ الأمر، حيث قامت، عقب الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، بتنفيذ إصلاحات مالية وتنظيمية واسعة النطاق. غير أنها باتت تشعر الآن بالآثار من خلال تراجع التجارة التي تعتمد عليها المنطقة بشدة. ونتيجة لذلك، وبالمقارنة بمعدل نمو بلغ ٥,٨ في المائة عام ٢٠٠٨، يُتوقع ألا تنمو المنطقة إلا بمعدل ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويظل هذا المعدل، مع ذلك، أسرع مما هو الحال في كثير من أجزاء العالم الأخرى، ونظرا لضخامة حجم اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يظل من المرجح أن تكون المنطقة مركزا للنمو العالمي في عام ٢٠٠٩.

الشكل ١

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المنطقة، ٢٠٠٩



المصدر: استنادا إلى البيانات المستمدة من اللجان الإقليمية.

٤ - **المخاطر قائمة رغم تدابير الإنقاذ:** يقدر صندوق النقد الدولي أن حجم ما يُطلق عليه "الأصول المسمومة" التي تمتلكها المصارف والمؤسسات المالية، ومعظمها في الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يمكن أن يصل إلى ٤ تريليون دولار. ولما كان انكشاف تلك المصارف والمؤسسات قد بلغ الحد الذي يهدد بحدوث انهيارات هيكلية في النظم المصرفية، فإن الحكومات تعتمد إلى وضع خطط إنقاذ - بتنقية

الميزانيات العمومية للمصارف من تلك "الأصول المسمومة"، فضلا عن إعادة رسملة المصارف بحيث يتسنى لها استئناف عمليات الإفراض العادية.

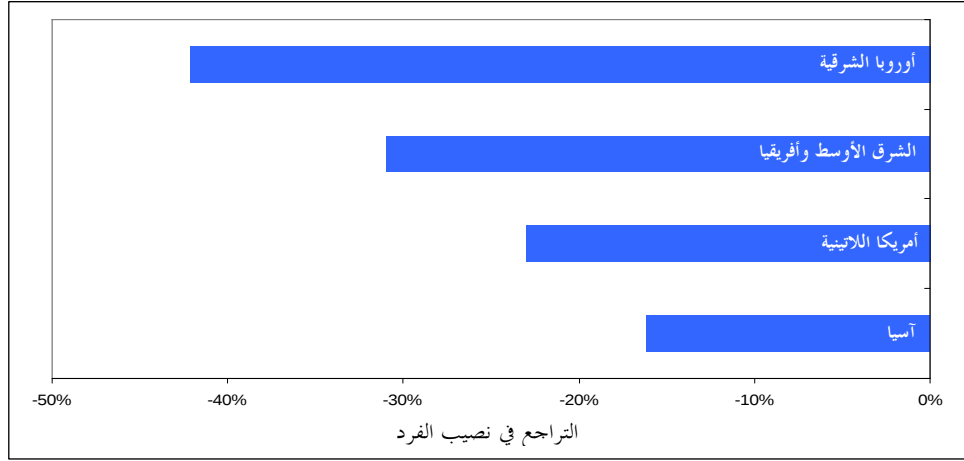
٥ - كما أن نضوب رؤوس الأموال الأجنبية هو مصدر آخر للضعف في كثير من المناطق، بما فيها الاقتصادات الأوروبية الناشئة. ولم يصبح ذلك بعد مسألة خطيرة بالنسبة للاقتصادات الكبيرة في منطقتي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، حيث مستويات الديون المتعثرة منخفضة نسبيا - أقل من عتبة الـ ٨ في المائة حاليا. غير أنه إذا ازداد الانكماش الائتماني سوءا، ستلاحق الضغوط الكثير من المؤسسات والمصارف الأخرى. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يمتلك الأجانب كثيرا من المصارف، مما يعرضها لخطر أن يختار أصحابها ألا يقدموا كثيرا من الدعم للعمليات في أفريقيا، أو أن يبيعون أصولهم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على القطاع المالي في أفريقيا.

٦ - **هبوط أسعار الأسهم:** شعرت كل المناطق في بادئ الأمر بآثار الأزمة الاقتصادية من خلال التراجع السريع في أسواق الأسهم - واقترب ذلك في بعض الحالات بعمليات نزوح هائلة للتدفقات الرأسمالية وما يرتبط بذلك من تراجع لأسعار الصرف. وكانت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبخاصة الأسواق الناشئة في أوروبا الشرقية، مكشوفة بدرجة كبيرة أمام رؤوس الأموال الأجنبية، ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ تراجعت الأسواق بأكثر من ٤٠ في المائة. أما معظم البلدان الأفريقية، بأسواقها المالية الأقل تطورا وروابطها المحدودة بالأسواق المالية العالمية، من ناحية أخرى، فكانت بعيدة إلى حد ما عن الأزمة المالية العالمية. ومع ذلك، فإن بلدان مثل مصر ونيجيريا، بأسواقها المالية الأكثر تطورا، قد تعرضت لضربة قاسية: ففيما بين آذار/مارس ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩، تراجعت مؤشرات أسواق الأسهم فيها بحوالي ٦٧ في المائة. كما سجلت بعض البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تراجعا حادا، وإن كانت الخسائر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل أقل عموما مما في المناطق الأخرى (انظر الشكل ٢).

الشكل ٢

مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق الناشئة على الصعيد الإقليمي، ١٩ أيلول/

سبتمبر ٢٠٠٨

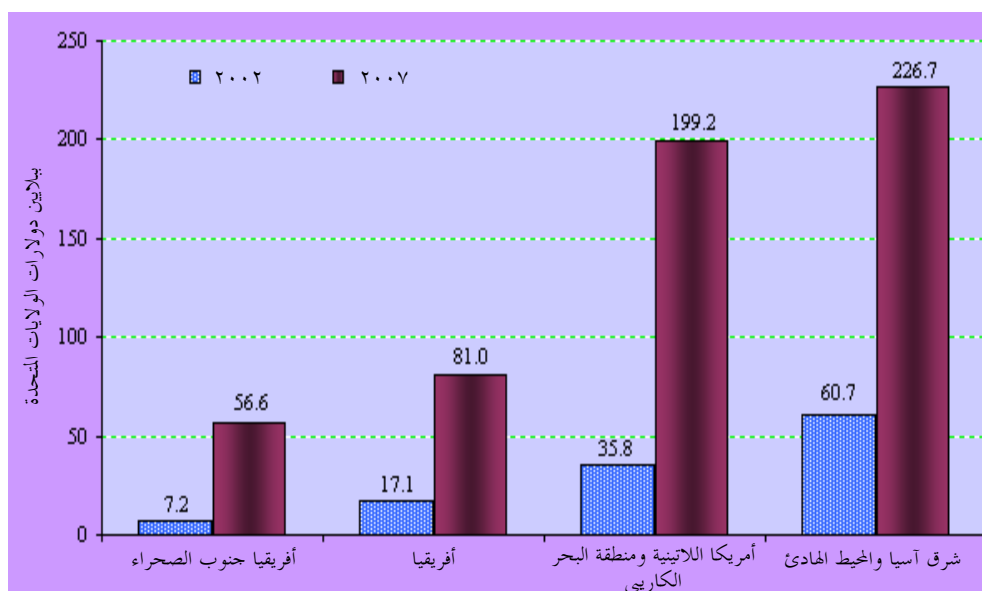


المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى بيانات من شركة MSCI Barra.

٧ - **نضوب تدفقات رؤوس الأموال:** شهد الاقتصاد العالمي انخفاضا في كل فئات تدفقات رؤوس الأموال بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات. وترك ذلك آثاره على البلدان النامية في المناطق الخمس جميعها، وإن كان بدرجات متفاوتة. فعلى مدار العقد المنصرم، شهدت المناطق الخمس جميعها زيادات هائلة في تدفقات رؤوس الأموال (انظر الشكل ٣). والآن، باتت هذه التدفقات معرضة للخطر. فالبلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مثلا تشهد بالفعل انخفاضا في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وكان هبوط أسعار السلع الأساسية أحد أسباب ذلك، حيث أن معظم الاستثمار المباشر الأجنبي في المنطقة هو استثمار في الموارد الطبيعية. كما تأثرت منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: فبعد أن ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بصورة كبيرة خلال العقد الماضي، بدأت الآن في التراجع.

الشكل ٣

صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى مناطق البلدان النامية، ٢٠٠٢-٢٠٠٧



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٨ - كما أن الكثير من البلدان النامية تعتمد بشدة على التحويلات. ومع فقدان العمال المهاجرين لوظائفهم، يُتوقع أن تنخفض التحويلات. بل وتتردد بالفعل أنباء عن ازدياد معدلات عودة المهاجرين العاطلين عن العمل في آسيا ومنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وسيؤثر ذلك على بعض من أكثر البلدان فقرا في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، فضلا عن بلدان في منطقتي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٩ - ورغم هذه التراجعات، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات يعتبران تاريخيا من مصادر التدفقات الرأسمالية الأكثر استقرارا، خلافا للمساعدة الإنمائية الرسمية. فحتى في الأوقات العادية، تعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية عاملا متقلبا بدرجة كبيرة، وكثيرا ما تسير الدورات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتلقية. وتزداد الضغوط في البلدان المانحة الكبرى من أجل إعادة ضخ رؤوس الأموال في المؤسسات المالية ودعم الصناعات المتعثرة الأخرى - بما لا يترك الكثير للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتعتبر أقل البلدان نموا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من بين البلدان المتلقية التي يرجح أن تُضار كأشد ما يكون من تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٠ - **الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية:** عقب انهيار الطلب العالمي، تدهور الازدهار الذي كانت تشهده أسعار السلع الأساسية. فبعد أن بلغت أسعار النفط، على سبيل المثال، ذروتها في منتصف الثمانينات، عادت لتتخفّف بأكثر من ٧٠ في المائة، وانخفضت أسعار الطاقة بنسبة ٦٠ في المائة، في حين تراجعت أسعار الغذاء والمعادن بحوالي ٣٦ في المائة. ويضر ذلك بكثير من البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ممن تعتمد اعتمادا شديدا على الصادرات من المواد الأولية. وقد خفض الآن أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) من إنتاجهم، غير أنه من المتوقع أن تظل أسعار النفط دون مستوى الـ ٦٠ دولارا للبرميل خلال عام ٢٠٠٩ مع ما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة على مصدري النفط، ليس في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فحسب، وإنما أيضا في شمال ووسط آسيا^(١).

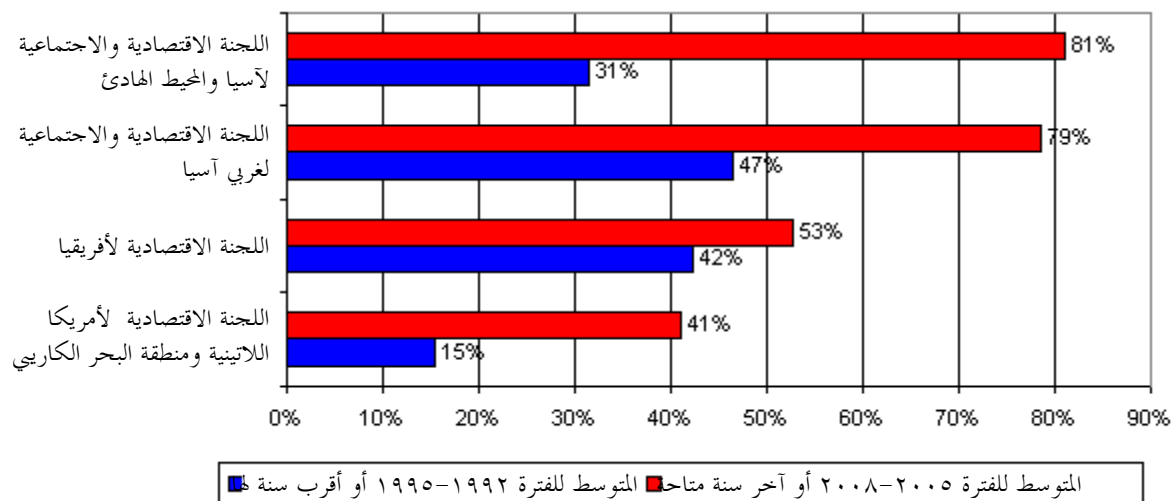
١١ - ومن ناحية أخرى، فإن كثيرا من البلدان والمناطق غير المنتجة للنفط ستستفيد من الانخفاض النسبي في أسعار النفط وغيره من السلع الأساسية، وهو ما سيترتب عليه تخفيف الضغوط التضخمية. وقد جعل تقلب أسعار النفط في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من الصعب على البلدان وضع الخطط اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية من الطاقة ووسائل العيش.

١٢ - **انكماش التجارة العالمية:** أدى تراجع الطلب العالمي ونضوب تمويل التجارة إلى تقلص التجارة بصورة حادة. ونظرا لتوجه منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى التجارة بدرجة عالية، فلها ستتضرر بشدة بصفة خاصة. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على بعض اقتصادات جنوب شرق آسيا ذات التوجه التصديري، حيث تحولت الصادرات خلال عام ٢٠٠٨ من النمو بمعدلات تزيد على ١٠ في المائة إلى التراجع بمعدلات تزيد على ١٠ في المائة أيضا. وتعاني هذه البلدان من الانكشاف بصفة خاصة بسبب تركيزها على تلبية الطلب الاستهلاكي في البلدان المتقدمة النمو. وفي حين كانت تزيد في السنوات الأخيرة من صادراتها إلى الأسواق الآسيوية النامية، فليس من المرجح أن يفيد ذلك كثيرا لأن جانبا كبيرا من هذه التجارة التي تتم داخل المنطقة، ولا سيما مع الصين، يتألف من قطع ومكونات مصنعة يتم تجميعها في الصين وإن كانت موجهة إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. كما أن كثيرا من البلدان الأفريقية تعتمد على عدد محدود من الصادرات، مثل المنسوجات ونباتات الزينة، وتشهد انهيارا لعائدات تجارتها.

(١) صندوق النقد الدولي: تقرير الاستقرار المالي في العالم: الاستجابة للأزمة المالية وقياس المخاطر على النظم، نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٩).

الشكل ٤

إجمالي التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)



المصدر: القواعد الإحصائية لصندوق النقد الدولي، <http://www.imfstatistics.org/imf>، في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٣ - ارتفاع معدلات البطالة وازدياد الفقر: تترك الانخفاضات الحادة في الطلب الإجمالي في أنحاء المناطق الخمس جميعها أثرها السلبي على الإنتاج الصناعي، وتؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. فإغلاق المصانع والاستغناء عن العمل يضر بالعاملين الفقراء، ولا سيما النساء والشباب، حيث تستخدم الصناعات التحويلية أعدادا كبيرة من العمال غير المهرة. وسيضع ذلك عبئا اقتصاديا هائلا على عاتق كثير من الاقتصادات النامية. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بينت أزمة عام ١٩٩٧ أنه عندما يتعرض الناس لصدمات مفاجئة، تكون الفئات الأشد ضعفا هي فئات النساء والشباب والمسنين والفئات المهمشة اجتماعيا. كما أن الضرر يستمر لمدة أطول كثيرا من مدة استمرار الأزمة ذاتها. فبعد الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، على سبيل المثال، استؤنف النمو الاقتصادي بصورة سريعة نسبيا، غير أن الأمر استغرق من بعض البلدان قرابة العشر سنوات لاستعادة ما خسرت في معركتها ضد الفقر^(٢).

١٤ - ومع اتساع نطاق الأزمة، يُقدر أنه خلال عام ٢٠٠٩، يمكن أن يفقد ما يصل إلى ٢,٣ مليون عامل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وظائفهم. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بلغ معدل البطالة ٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، غير

(٢) منظمة العمل الدولية، اتجاهات العمالة في العالم، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (جنيف، ٢٠٠٨).

أنه يُتوقع أن يرتفع إلى ما بين ٨,٥ في المائة و ٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من المرجح لمعدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وتركيا ورابطة الدول المستقلة أن تصل إلى أكثر من ١٠ في المائة. أما في أفريقيا جنوب الصحراء، فتقدر منظمة العمل الدولية أن ما يصل إلى ٣ ملايين عامل يمكن أن يفقدوا وظائفهم في عام ٢٠٠٩. وفي معظم المناطق، يُرجح أن تدفع الأزمة الاقتصادية بعدد كبير من العمال في البلدان النامية إلى صفوف العمالة المهددة في القطاع غير الرسمي - الذي يستوعب بالفعل نسبة عالية من قوة العمل، وبخاصة النساء.

٢ - الاستجابات اللازمة

(أ) الاستجابات القطرية

١٥ - تقوم الحكومات في مختلف المناطق بتنفيذ تدابير ترمي إلى استعادة الثقة وإطلاق طاقات الأسواق المالية وتنشيط الطلب الإجمالي الذي أصابه الضعف. واتساع قائمة التدابير وتنوعها فيما بين البلدان إنما يرجع على حد سواء إلى اختلاف الأثر الذي تركته الأزمة على كل بلد في حد ذاته، وإلى الفروق القائمة فيما بينها من حيث مدى توفر الموارد، وبالتالي من حيث قدرتها على تنفيذ استجابات سياسية بعينها.

١٦ - وفي المراحل الأولى من الأزمة، كان معظم الاستجابات يتركز في الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية. ففي الولايات المتحدة، تم بموجب قانون تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حالات الطوارئ لعام ٢٠٠٨، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر، تخصيص ٧٠٠ بليون دولار لتمكين وزارة الخزانة من إعادة رسملة المصارف^(٣). كما اعتمد المصرف الاحتياطي الاتحادي مجموعة كاملة من التدابير النقدية لضخ السيولة في الأسواق في محاولة لتخفيف انكماش الائتمانات. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أصدر الكونغرس قانون التنشيط المالي، وهو قانون الانتعاش وإعادة الاستثمار الأمريكي لعام ٢٠٠٩، الذي يبلغ حجمه ٧٨٧ بليون دولار، والذي يُقدر أن يمثل ما نسبته ٢,١ في المائة و ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠^(٤). وفي إطار هذه المجموعة من التدابير، ستوفر الحكومة الاتحادية مستويات غير مسبقة من الدعم للبنية الأساسية والتعليم والبحوث والطاقة والرعاية الصحية

(٣) الحالة الاقتصادية واحتمالاتها في العالم، ٢٠٠٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.C.2).

(٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الاحتمالات الاقتصادية لعام ٢٠٠٩، تقرير مؤقت، آذار/مارس ٢٠٠٩.

وحكومات الولايات. واعتمدت في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ مجموعات إضافية من تدابير الإنقاذ لقطاع الإسكان وصناعة السيارات.

١٧ - وفي الاتحاد الأوروبي، خفض المصرف المركزي الأوروبي سعر الصرف في سياسته بمقدار ٣٠٠ نقطة أساسية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، واستحدثت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدابير مالية تقديرية جديدة لدعم الطلب يصل حجمها إلى قرابة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، مع حوافز إضافية وإن كانت أصغر حجما في عام ٢٠١٠.^(٤)

١٨ - وسارعت بلدان آسيا بإتباع نفس المسار، فاعتمدت الصين مجموعة من الحوافز المالية يصل حجمها إلى ٥٨٦ بليون دولار. وفي اليابان، أعلنت الحكومة مؤخرا عن مجموعة تدابير يبلغ حجمها الإجمالي حوالي ٥٧٠ بليون دولار، بالإضافة إلى مجموعة الحوافز البالغ حجمها ٧٥٠ بليون دولار التي يجري تنفيذها بالفعل^(٥). وثمة بلدان أخرى في المنطقة، مثل الهند، مكشوفة بشدة أمام آثار الأزمة، غير أن العجز في الميزانية يعوق قدرتها على التصرف. ومن دواعي القلق الرئيسية في المنطقة أن مجموعات تدابير الحوافز المالية قد لا تولي الاهتمام الكافي للبرامج الاجتماعية.

١٩ - واتخذت معظم البلدان النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تدابير لا يستهان بها لتجنب أثر الأزمة. وتحولت معظم المناطق إلى السياسات النقدية باعتبارها خط الدفاع الأول ضد الأزمة. غير أن الأسلوب التقليدي المتمثل في التخفيضات الحادة لأسعار الفائدة لضخ السيولة في النظام المالي قد وصل إلى حدوده القصوى في بعض الاقتصادات. ومن هنا، يجري أيضا الأخذ بتدابير أخرى، من بينها إعادة رسملة المؤسسات المالية، واتخاذ تدابير لزيادة السيولة المتاحة للمصارف والشركات، واستحداث الحوافز المالية، وإدخال تغييرات في سياسات التجارة، وتنفيذ الإصلاحات التنظيمية. وتختلف التدابير المتخذة من بلد إلى آخر وفقا لما يتوفر له من العمق المالي، فضلا عن درجة ضعفه أمام الأزمة.

٢٠ - ومعظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء والاقتصادات الناشئة في أوروبا الشرقية والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني بصفة خاصة نظرا لمحدودية ما تملكه من عمق لتنفيذ السياسات المالية ولاعتمادها على الاستثمار المباشر الأجنبي

(٥) بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

والمساعدة الإنمائية الرسمية. فبدلاً من أن تكون قادرة على توسيع السياسات المالية والنقدية لتنشيط الطلب مثلما كان بمقدور الاقتصادات المتقدمة، كانت مضطرة لتضييق تلك السياسات لكي تُظهر للأسواق الرأسمالية أنه لن يكون هناك تقصير في أداء الالتزامات أو تضخم يدمر قيمة الأصول. كما أن أدوات تحقيق الاستقرار الآلية تتسم بالضعف في هذه الاقتصادات^(٦).

(ب) الاستجابات على الصعيد الإقليمي

٢١ - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكخطوة أولى نحو التعاون الإقليمي، اتفق وزراء مالية رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى جانب الصين واليابان وجمهورية كوريا (الرابطة+٣)^(٧) في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ على تسريع وتيرة تنفيذ إطار للتعاون المالي. ويتألف الإطار الذي يضم شقين من مبادرة شيانغ ماي ومبادرة أسواق السندات الآسيوية. وبموجب مبادرة شيانغ ماي، تُقام شبكة من ترتيبات تبادل العملات لتمكين الدول الأعضاء المتضررة من أزمات العملات من اقتراض النقد الأجنبي من البلدان الأعضاء الأخرى. والاتفاق الذي توصل إليه وزراء مالية "الرابطة+٣" مؤخراً يفسح الطريق أمام تحويل الصندوق الثنائي القائم البالغ حجمه ٨٠ بليون دولار إلى مصدر متعدد الأطراف للأموال بحجم ١٢٠ بليون دولار، حيث توفر البلدان الثلاثة الإضافية (الصين واليابان وجمهورية كوريا) ٨٠ في المائة من الأموال الجديدة، بينما يأتي المبلغ المتبقي أساساً من اقتصادات الرابطة الأكثر تقدماً. غير أن كثيراً من المسائل تظل قائمة دون حل، قبل أن يكون من الممكن لهذا الاتفاق أن يتطور ليؤدي وظيفته في حال حدوث أزمة في ميزان المدفوعات في بلد من البلدان. فعلى سبيل المثال، سيتطلب ضخ الأموال وجود عملية معززة للرصد والمراقبة في الرابطة للإشراف على الشروط المحددة لإقراض الأموال لأية حكومة من الحكومات. كما سيكون من المستحسن توسيع نطاق المبادرات وتغطيتها والمشاركة فيها من أجل زيادة فاعليتها.

٢٢ - وعلى جبهة التجارة، أعلنت حكومة اليابان أنها ستنشئ صندوقاً حجمه بليون دولار من خلال مصرف اليابان للتعاون الدولي، بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي.

(٦) تتوفر معلومات أكثر تفصيلاً عن الاستجابات القطرية للضرورة في مختلف المناطق في المنشور المشترك الذي أصدرته اللجان الإقليمية بعنوان "الأزمة المالية العالمية: الآثار والاستجابات من جانب اللجان الإقليمية".

(٧) "الرابطة+٣" تتألف من البلدان العشرة الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى الصين واليابان وجمهورية كوريا.

وسيقدم الصندوق قروضا للمؤسسات المالية في البلدان النامية لمساعدة الشركات على ضمان الوصول إلى التمويل التجاري الذي تشتد الحاجة إليه.

٢٣ - وفي أفريقيا، اجتمع وزراء المالية والتخطيط ومحافظو المصارف المركزية في تونس العاصمة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ لمناقشة آثار الأزمة المالية في أفريقيا وتحديد استجابات السياسات المناسبة للتخفيف من وطأها في المنطقة. واشترك في تنظيم الاجتماع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي البلاغ الصادر في ختام الاجتماع، شدد الوزراء ومحافظو المصارف على ضرورة اتخاذ إجراءات جريئة وحاسمة للتخفيف من آثار الأزمة على الاقتصادات الأفريقية. وعُرضت هذه التوصيات ونوقشت في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي اجتماع تونس، شكل الوزراء ومحافظو المصارف المركزية الأفرقة أيضا لجنة من عشرة أعضاء لرصد التطورات وتوفير المتابعة المنتظمة وإسداء المشورة للوزراء والمحافظين بشأن المقترحات التي تسهم في الخطاب الدولي فيما يتصل بالآثار الاقتصادية للأزمة المالية وتدابير التخفيف منها. وعقدت اللجنة أول اجتماع لها في كيب تاون بجنوب أفريقيا في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وعُقد الاجتماع الثاني في دار السلام في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وتساعد هذه الاجتماعات التنسيقية في بناء توافق في الآراء الأفريقية بشأن الأزمة والطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد بلدان المنطقة على التصدي لها. وتوفر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للبلدان الأفريقية الدعم في مجال البحوث فيما يتعلق بالأزمة المالية، وتواصل اللجنة تقديم المساعدة التقنية لتمكين البلدان الأفريقية من بناء قدراتها على رسم السياسات وتنفيذها، بما في ذلك تعميق الإصلاحات الاقتصادية.

٢٤ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اقتضت حدة الأزمة واتساع نطاقها تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في اللجنة. وقد استجابت الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة للأزمة بقدر غير مسبوق من الحوافز المالية وتخفيف القيود النقدية. غير أن من المعتقد بوجه عام أن الاستجابة كانت دون ما هو مطلوب، حيث آثار الأزمة مستمرة في الاتساع. وتتألف مجموعات تدابير الحوافز المالية في أمريكا الشمالية وأوروبا من زيادات في الإنفاق وتخفيضات في الضرائب على حد سواء. وكان قرابة ثلثي مجموعة حوافز عام ٢٠٠٩ في الولايات يندرج في فئة الإنفاق الإضافي، بينما كان الثلث في فئة التخفيضات الضريبية؛ كما كان ثلث الإنفاق مخصصا لمشاريع البنية الأساسية.

٢٥ - وشاركت الاقتصادات الكبرى في المنطقة في عملية "مجموعة العشرين"، التي اتفقت المجموعة من خلالها على عدد من التدابير الهامة، من بينها تخصيص مبلغ ١,١ تريليون

دولار إضافي لبرنامج تابع لصندوق النقد الدولي للمساعدة في استعادة فعالية الائتمانات والنمو والوظائف، وذلك في مؤتمر قمة اقتصادي عقد في لندن في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ حول الأزمة الاقتصادية والمالية. واتفقت مجموعة العشرين أيضا على دعم إحداث زيادة كبيرة في الإقراض بما لا يقل عن ١٠٠ بليون دولار من مصارف التنمية المتعددة الأطراف، بما في ذلك إقراض البلدان المنخفضة الدخل، وكفالة توفر رؤوس الأموال الكافية لكل تلك المصارف^(٨).

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، وافق المجلس الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ على خطة الانتعاش الاقتصادي الأوروبي، التي يبلغ حجمها حوالي ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (مبلغ يصل إلى نحو ٢٠٠ بليون يورو). وتتضمن الخطة إطارا مشتركا للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي، بغية كفالة الاتساق والوصول بالفعالية إلى أقصى درجة لها. وفي هذا السياق، خفّض المصرف المركزي الأوروبي وغيره من المصارف المركزية أسعار الفائدة بصورة كبيرة، بما يدعم النمو غير التضخمي ويسهم في تحقيق الاستقرار المالي^(٩).

٢٧ - وفي أوائل عام ٢٠٠٩، قام المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (٦ بلايين يورو) والمصرف الأوروبي للاستثمار (١١ بليون دولار) والبنك الدولي (٧,٥ بليون يورو) بتشكيل مجموعة تدابير دعم يبلغ حجمها ٢٤,٥ بليون دولار لصالح الاقتصادات الأوروبية الناشئة، ولا سيما قطاعها المالية. ووسع الاتحاد الأوروبي حجم الأموال المخصصة لمساعدة ميزان المدفوعات للاقتصادات غير الأوروبية لتصل إلى ٢٥ بليون يورو في أوائل عام ٢٠٠٩، ثم ضاعفه إلى ٥٠ بليون يورو في آذار/مارس. وأثيرت مسألة التعجيل بانضمام غير الأعضاء إلى منطقة اليورو، غير أن ذلك قوبل بالرفض من جانب الأعضاء الحاليين.

٢٨ - ولم يكن هناك سوى قدر محدود من التعاون والتنسيق في التصدي للأزمة على الصعيد الإقليمي فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة. ورغم الوضع الاقتصادي الخطير الذي يواجهه الاتحاد الروسي، فإنه زاد من الدعم المالي الذي يقدمه إلى الاقتصادات المجاورة. وقد اقترح في أوائل عام ٢٠٠٩ إنشاء صندوق يبلغ حجمه نحو ١٠ بلايين دولار للتصدي للأزمة في إطار الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية لمساعدة الاقتصادات الأخرى في رابطة الدول المستقلة في المقام الأول. ومن المفترض أن يبدأ هذا الصندوق عمله مع

(٨) بيان الزعماء بشأن الخطة العالمية للانتعاش والإصلاح، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(٩) مجلس الاتحاد الأوروبي، استنتاجات رئاسة المجلس (17271/1/08 Rev.1)، ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي في تحديد المشاريع المشتركة التي يمكن أن تساعد في استجابات هذه الاقتصادات للآزمة.

٢٩ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شاركت البلدان في عدد من الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي لمواجهة الأزمة الراهنة، من خلال ما يلي: (أ) المشاركة في مؤتمر قمة اقتصادي عربي؛ (ب) قيام بعض البلدان الرئيسية في منطقة اللجنة بجهود للتنسيق باعتبارها أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)؛ (ج) تنسيق الجهود الإقليمية من خلال اللجنة؛ (د) تعزيز الروابط الاقتصادية مع البلدان النامية.

٣٠ - وفي جهد غير مسبوق لتنسيق التدابير بين البلدان العربية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، استضافت الكويت في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أول مؤتمر قمة لجامعة الدول العربية بشأن القضايا الاقتصادية والإنمائية والاجتماعية. وفي آخر اجتماع تعقده منظمة أوبك في فيينا في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، أكدت البلدان الأعضاء التزامها بتثبيت أسعار النفط عند مستوياتها الحالية، حيث أن ذلك سيسهل الجهود المبذولة على نطاق العالم للتخفيف من الآثار السلبية للآزمة. كما قامت اللجنة، باعتبارها مؤسسة إقليمية نشطة، بعدد من المبادرات للتخفيف من آثار الأزمة المالية على البلدان الأعضاء، بما في ذلك إعداد الأوراق التقنية وتنظيم اجتماعات التشاور على الصعيد الإقليمي.

٣١ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تضطلع المؤسسات المالية الإقليمية ودون الإقليمية بدور رئيسي في تقديم الدعم للبلدان في تنفيذها لسياسات السيطرة على التقلبات الدورية من أجل التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية. ومن بين هذه المؤسسات، أعلن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية استعداده لاعتماد مبلغ قياسي يصل إلى ١٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، بعد أن كان ١٠ بلايين دولار في عام ٢٠٠٨، وأنه قد أنشأ أيضا مرفقا جديدا يبلغ حجمه ٦ بلايين دولار لتوفير السيولة بسرعة "لتوفير الأموال للبلدان التي تواجه مصاعب عارضة في الوصول إلى أسواق الائتمانات الدولية نظرا للاضطرابات المالية"^(١٠). وتعد هذه أكبر وأسرع عملية لتعبئة الموارد في تاريخ المصرف الذي يمتد ٤٩ عاما. وقامت مؤسسة تنمية الأنديز بدورها بزيادة ما يتوفر لديها من خطوط فتح المؤسسات المالية لدولها الأعضاء من ١,٥ بليون دولار إلى ٢ بليون دولار؛ كما فتح صندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية خطوطه الائتمانية لتوفير السيولة البالغ حجمها ١,٨ بليون دولار للبلدان، وأعلن في العام الماضي أنه يمكن أن يوفر مبلغ ٢,٧ بليون دولار

(١٠) بلاغ صحفي صادر عن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، متوفر في العنوان <http://www.iadb.org/news/detail.cfm?language=English&id=4806> على شبكة الإنترنت.

أخرى. وينسق مصرف التنمية للبلدان الأمريكية جهوده مع كثير من المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الكاريبي والمؤسسة الدولية للتمويل ومؤسسة تنمية الأنديز وصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، لكفالة توفير الموارد بسرعة للبلدان التي تحتاجها. وفي مؤتمر القمة الأول لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية، المعقود في البرازيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتفقت البلدان على عدة أمور، منها: مناقشة إنشاء هيكل مالي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لمواصلة تحقيق تكامل الأسواق المالية في المجالات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وإنشاء أو تعزيز آليات إقليمية لإضفاء الاستقرار على موازين المدفوعات؛ وتشجيع المزيد من التعاون بين مصارف التنمية الوطنية والإقليمية؛ والنظر في إنشاء آلية لتسديد المدفوعات التجارية بالعملات المحلية.

(ج) الإجراءات على الصعيد الإقليمي: توصيات السياسات العامة

٣٢ - مع ترنح الاقتصاد العالمي وسط أسوأ ركود اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، بدأ ينشأ توافق في الآراء على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني للتعافي من الأزمة بأسرع ما يمكن، وبأقل الأضرار إمكانا، وللحيلولة دون حدوث أزمة مشابهة مستقبلا. ووصولاً إلى هذه الغاية، تدعو لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس إلى عدد من توصيات السياسات العامة من المنظور الإقليمي^(٦) (انظر الإطار ١).

الإطار ١

الإجراءات على الصعيد الإقليمي: توصيات السياسات العامة

يُوصى بما يلي:

- (أ) تحديد الالتزام السياسي بالتعاون والتكامل الدوليين اعترافاً بأن الأزمة الاقتصادية والمالية تتطلب حلولاً إقليمية وعالمية؛
- (ب) وضع خطط طوارئ على الصعيد الإقليمي للاستجابة بسرعة لتوفير السيولة للمصارف المحلية وإعادة رسميتها؛
- (ج) التعجيل بإنشاء نظم مراقبة إقليمية تركز على المخاطر المستجدة وتواصل رصد آثار الأزمة في مختلف المناطق؛
- (د) تعزيز التنسيق على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بمياكل ونظم الإدارة على الصعيد المحلي لتعزيز الضوابط والرقابة على القطاع المالي؛
- (هـ) تعزيز الهيكل المالي الإقليمي، كعنصر مكمل للهيكل المالي الدولي، وليس بديلاً له؛

- (و) إنشاء أو تعزيز المؤسسات الإقليمية (حيثما وجدت) المكرسة خصيصا لائتمانات التصدير وضمانات ائتمانات التصدير في شكل مرافق إقليمية لتمويل التجارة؛
- (ز) تعزيز التجارة والاستثمار داخل المناطق وفيما بينها. فمن خلال الاستفادة من إمكانيات التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، يمكن لمختلف المناطق أن تخفف من أثر الأزمات الاقتصادية الحالية والمقبلة من خلال توسيع السوق والاستفادة من موارد نموها الاقتصادي الخاصة؛
- (ح) تعزيز تنسيق السياسات النقدية والمالية على الصعيد الإقليمي في مختلف المناطق للانتقال من مرحلة المرونة في مواجهة الأزمة إلى مرحلة مقاومة الأزمة، بما في ذلك مقترحات تنسيق إدارة الاقتصاد الكلي من خلال سياسات السيطرة على التقلبات الدورية؛
- (ط) إدماج وزيادة صوت ومشاركة البلدان النامية في مختلف المناطق، وبخاصة في أفريقيا، في مؤسسات بريتون وودز وغيرها من هيئات صنع القرار، مثل مجموعة العشرين، من أجل زيادة التعبير عن ظروف وأوضاع البلدان الضعيفة التي أثرت عليها الأزمة.

باء - الأمن الغذائي وأمن الطاقة

١ - تهيئة الساحة

٣٣ - فيما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨، ارتفع سعر النفط الخام ليصل في تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ١٤٧ دولارا للبرميل، وهو أعلى مستوياته على الإطلاق، قبل أن ينخفض بشدة مع تفاقم الأزمة المالية العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في أنحاء العالم. وفي اليوم الأخير من عام ٢٠٠٨، كان سعر برميل النفط الخام لا يتجاوز ٣٦ دولارا.

٣٤ - واتبعت أسعار المواد الغذائية الأساسية مسارا مشابها، وإن يكن أكثر اعتدالا. ففيما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٧، ازداد سعر النفط الخام بمعدل سنوي متوسط يبلغ ٢١ في المائة، ليصل إلى ٧٢ دولارا للبرميل في عام ٢٠٠٧. ثم تسارع الارتفاع بعد ذلك في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، ليصل إلى مستويات مرتفعة تاريخيا تزيد على ١٤٠ دولارا في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وازدادت أسعار الغذاء أيضا بصورة حادة منذ عام ٢٠٠٠، وإن لم يكن بنفس السرعة التي شهدتها أسعار النفط الخام. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، انهار سعر نفط برنت الخام إلى أقل من ٤٠ دولارا للبرميل، وهو ما يقل بنسبة ٧٠ في المائة عن السعر الذي بلغه وقت الذروة في تموز/يوليه. وانخفض أيضا مؤشر أسعار الغذاء، وإن كان بمعدلات أقل حدة^(١١).

(١١) انظر الحاشية ٦ أعلاه، بيانات مستمدة من الفصل الثاني من المنشور المشار إليه.

٣٥ - وفي عام ٢٠٠٧، تناول صندوق النقد الدولي بالتحليل أسباب ارتفاع أسعار الغذاء وآثاره على التضخم في العام وما إذا كان إحداث طفرة في إنتاج الوقود الأحيائي سيكون مفيداً.^(١٢) ويقدر الصندوق أن الزيادة في الطلب على الوقود الأحيائي كانت وراء ٧٠ في المائة من الزيادة في أسعار الذرة و ٤٠ في المائة من الزيادة في أسعار فول الصويا فيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.^(١٣)

٣٦ - وفي حين يمكن لاستخدام الوقود الأحيائي أن ينطوي على بعض الفرص والفوائد، فإن هناك خطراً من أن ارتفاع أسعار الغذاء، الناتج عن انخفاض غلة المحاصيل اللازمة لإمدادات الغذاء، يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية خطيرة بالنسبة للأمن الغذائي لأشد الناس فقراً في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطلب على الوقود الأحيائي يمكن أن يفرض ضغوطاً إضافية شديدة على قاعدة الموارد الطبيعية، وهو ما سترك آثاراً بيئية واجتماعية يمكن أن تنطوي على أضرار^(١٤). وللتقليل من هذه المخاطر، لا بد من تطوير أطر تحليلية وأطر للسياسات لإنتاج الوقود الأحيائي تأخذ في حسابها تنوع الأوضاع في البلدان والاحتياجات المحددة في كل منها. ويمكن أن يكون من المفيد وضع مبادئ توجيهية لتطوير هذه الأطر على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي أن يشجع استمرار جهود البحث والتطوير بغية مواصلة تعزيز استدامة الوقود الأحيائي وغيره من مصادر الطاقة الأحيائية.

٣٧ - وفي حين استمر نمو الطلب العالمي على النفط^(١٥). بصورة مطردة على مدار السنوات العشر الأخيرة، فإن الإنتاج كان كثيراً ما يتخلف عن الطلب. ونتيجة لذلك، انخفضت قدرة العالم الاحتياطية من النفط الخام - أي قدرة الإنتاج غير المستغلة التي يمكن الاعتماد عليها في حالة توقف الإمدادات - من ٥ ملايين برميل يومياً إلى مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٧. وكان أحد الأسباب الرئيسية وراء تباطؤ الاستجابة من حيث العرض يتمثل في ازدياد صعوبة وتكلفة استخراج النفط من الحقول الجديدة، إلى جانب الانخفاض النسبي في أسعار الطاقة خلال التسعينات من القرن المنصرم^(١٦).

(١٢) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧: العولمة وانعدام المساواة (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧).

(١٣) النفط يشمل النفط الخام والغاز الطبيعي والمشتقات السائلة الأخرى. وخلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦، كان النفط الخام يمثل ٨٧,٦ في المائة من مجموع المنتجات النفطية.

(١٤) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨: ضغوط الأزمة الاقتصادية والموارد (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨).

٣٨ - ونتيجة لتواصل النمو الاقتصادي القوي، ستستأثر الصين والهند بما يزيد قليلا على نصف الزيادة في الطلب الأولي على الطاقة في العالم فيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٣٠. كما سيستأثر الطلب في بلدان الشرق الأوسط بنسبة ١١ في المائة أخرى من الطلب العالمي المتزايد تدريجيا. والبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تستأثر معا بـ ٨٧ في المائة من الزيادة. ونتيجة لذلك، ارتفع نصيبها من الطلب الأولي على الطاقة في العالم من ٥١ في المائة إلى ٦٢ في المائة^(١٥). ومن المتوقع أن يأتي الجانب الأعظم من الناتج العالمي من النفط من بلدان منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، مع ارتفاع نصيبها معا من ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠٣٠^(١٥).

٢ - الأوضاع الإقليمية العامة وآثار أزمة الغذاء والطاقة

٣٩ - تعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ موطن أكبر عدد من الناس الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي في العالم، وذلك على الرغم من التفاوتات الهامة فيما بين البلدان والمناطق دون الإقليمية فيها. وحاليا، يعيش في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٦٤ في المائة من سكان العالم الذين يعانون من نقص التغذية، مما يجعل المنطقة من أحجار الزاوية الحاسمة في جهود مكافحة الجوع. والوضع العام للأمن الغذائي على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية ودون الوطنية وضع خطير: فهناك ٥٤٢ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من بينهم ٣١٤ مليون شخص يعيشون في جنوب وجنوب غرب آسيا.

٤٠ - وإلى جانب الزيادة السكانية، فإن نمو الطلب على الغذاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إنما يدفعه أيضا التحسن في مستويات المعيشة، الذي يؤدي إلى ازدياد نصيب الفرد من استهلاك المنتجات الحيوانية وغيرها من المواد الغذائية. ومنذ الستينات من القرن الماضي، كان نمو توفر الغذاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أسرع من نمو الطلب على الغذاء. غير أن وتيرة نمو المحاصيل أخذت في التباطؤ، وهو ما يرجع في جانب منه إلى القيود البيئية على تكثيف الإنتاج الزراعي، بينما يرجع من ناحية أخرى لتراخي الدعم المقدم للبحث والتطوير في ميدان الزراعة.

٤١ - ورغم أن الطاقة ليست في حد ذاتها هدفا من الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنها عامل أساسي في بلوغ تلك الأهداف. ومن هنا، فإن اعتماد ١,٧ بليون شخص على وقود الكتلة الأحيائية للحصول على الطاقة وعدم تمتع ٨٠٠ مليون شخص بإمكانية الحصول على الطاقة الكهربائية إلا بشكل محدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، هما من دواعي القلق البالغ في

(١٥) صندوق النقد الدولي، آفاق الطاقة في العالم، ٢٠٠٩ (لم يصدر بعد).

المنطقة. ويقل نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في المنطقة بقرابة ٣٠ في المائة عن المتوسط العالمي. ومع ازدياد كثافة استخدام الطاقة في المنطقة بحوالي ٢٠ في المائة عن المتوسط العالمي، فإن لديها إمكانية كبيرة لتوفير الطاقة. ويلزم ألا تقتصر الجهود على ربط كفاءة استخدام الطاقة بالأمن وتغير المناخ فحسب، بل لا بد من ربطها أيضا بالحد من الفقر والتنمية بوجه عام.

٤٢ - وفي أفريقيا، يعاني الأمن الغذائي من الهشاشة البالغة، ويصبح تأثير الأزمة أكثر حدة في أفريقيا جنوب الصحراء. وأصبحت الأسعار المحلية أعلى مما كانت عليه منذ ١٢ شهرا في جميع البلدان، في حين ارتفعت أسعار الذرة الصفراء والدخن والذرة البيضاء في ٨٩ في المائة من البلدان عما كانت عليه قبل عام واحد^(١٦). وقد انخفض عدد ونسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بدرجة كبيرة فيما بين ١٩٩٥-١٩٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٥ بقرابة ١٨ مليون شخص و ٤ في المائة، على التوالي. غير أنه حتى قبل اندلاع أزمة الغذاء العالمية، كان الفقر المدقع والجوع المزمن يؤثران على أكثر من ٤٠ في المائة وقرابة ٣٣ في المائة من مجموع السكان، على التوالي. وإلى جانب المزارعين في البلدان التي تعاني من نقص الغذاء، فإن فقراء الحضر هم أشد الفئات تضررا لأنهم، في غالبيتهم، ليسوا من المشتريين الصافين للغذاء.

٤٣ - وأفريقيا منطقة تعاني من الضعف الشديد: حيث ثلثا السكان يعتمدون على الزراعة بصورة مباشرة أو رئيسية؛ وحيث أكثر من ثلثي مجموع السكان الذين يعيشون في فقر مدقع هم من سكان الريف؛ وحيث ٤٧ بلدا تعتمد على الواردات لتلبية قرابة ٦٠ في المائة من استهلاكها المحلي من الحبوب الرئيسية (القمح والأرز والذرة)، وتنفق ما لا يقل عن ٢٥ بليون دولار كل عام على الواردات التجارية من الغذاء والمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى حوالي ٢ بليون دولار من المعونات الغذائية؛ وحيث قرابة ثلث مجموع السكان يعانون من الجوع المزمن حتى قبل اندلاع الأزمة على المستوى العالمي. وأفريقيا بها ١٥ من البلدان الـ ١٦ التي يتفشى فيها الجوع بنسبة تزيد عن ٣٥ في المائة.

٤٤ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تتأثر البلدان بأزمة الغذاء العالمية نظرا لاعتمادها على الواردات من الغذاء، التي تمثل ما يتراوح بين ٥٠ في المائة و ١٠٠ في المائة من احتياجاتها من الغذاء. والواردات الصافية من الأغذية تشكل ما يتراوح بين ٥ في المائة و ١٠ في المائة من مجموع واردات منطقة اللجنة، حيث القمح هو أكثر المواد الغذائية تمتعا بالشعبية في المنطقة. وفي حين تستورد بلدان الخليج ١٠٠ في المائة من أغذيتها

(١٦) منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، توقعات المحاصيل وحالة الأغذية (العدد ٢، نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

الرئيسية، فإن اقتصاداتها محصنة في الغالب باحتياطياتها النقدية المتأتية من عائدات النفط، وذلك على العكس من البلدان غير المصدرة للنفط في المنطقة التي تواجه تحديات مالية أصعب في التخفيف من آثار ارتفاع الأسعار، ولا سيما بالنسبة لفقراء الحضر والمعدمين في الريف والمزارعين المهمشين الذين يُضارون كأشد ما يكون في غالبية بلدان المنطقة.

٤٥ - وفيما يتعلق بالطاقة، يشكل النفط والغاز الجانب الأعظم من صادرات منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبخاصة إلى البلدان المتقدمة النمو. وخلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٥، كانت أنواع الوقود المعدنية تبلغ في المتوسط حوالي ٦٤ في المائة و ٨١,٧ في المائة من مجموع صادرات المنطقة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، على التوالي^(١٧). ومن المتوقع أن تشهد أسعار النفط وإنتاجه انخفاضا حادا في عام ٢٠٠٩. وبالتالي، فمن المتوقع أن تتأثر صادرات المنطقة بدرجة كبيرة. وتبذل في أنحاء المنطقة جهود للحد من اعتماد المنطقة على الصادرات المتصلة بالنفط وتنويع الاقتصاد ليشمل مجالات أخرى للإنتاج.

٤٦ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ازدادت المخاطر التي تتهدد أمن الطاقة في العالم بصورة حادة في عام ٢٠٠٨ نظرا لتقلب أسعار النفط نتيجة للأزمة المالية. وقلل ذلك من الطلب على الطاقة، وكانت له مضاعفاته على توقيت وحجم الاستثمارات على امتداد سلسلة إمدادات الطاقة، بما في ذلك قطاع الكهرباء. كما أن إمكانية حدوث انقطاعات في الإمداد. بما يمكن أن يؤثر على الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا هي إمكانية نتيجة للتوترات الدولية، وطول خطوط الإمداد، وتركز موارد النفط والغاز في عدد محدود من المناطق دون الإقليمية في العالم، والقيود المفروضة على الفرص المتاحة لشركات النفط والغاز لتنمية الاحتياطيات في بعض البلدان.

٤٧ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ظلت الزراعة لسنوات عديدة مصدرا للنمو الاقتصادي والرفاه. وفيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، بلغ المعدل السنوي المتوسط لنمو قطاع الزراعة ٣ في المائة، وهو معدل أعلى من معدلات نمو الاقتصاد بوجه عام. ومع ذلك، باتت المنطقة الآن مهددة من جراء الارتفاع الأخير في أسعار المواد الغذائية الرئيسية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، كانت دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكولومبيا، ونيكاراغوا، وباراغواي، وترينيداد وتوباغو تعاني جميعها من معدلات تضخم في أسعار الغذاء تزيد عن ٢٠ في المائة بالمقارنة بما كانت عليه في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

(١٧) حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية.

وارتفعت أسعار الغذاء في جمهورية فنزويلا البوليفارية بقرابة ٥٠ في المائة في نفس الفترة. وفي هايتي، ارتفع سعر الأرز بنسبة ٨٩ في المائة في تموز/يوليه بالمقارنة بتموز/يوليه ٢٠٠٧، وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تضاعف سعر الأرز في نفس الفترة. وكان الارتفاع في أسعار الغذاء يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع أسعار الطاقة، ليس فقط بسبب ارتفاع تكاليف إنتاج وتوزيع الغذاء (تكاليف الأسمدة والنقل)، وإنما أيضا بسبب ازدياد استخدام أنواع الوقود البديلة المستخلصة من المواد الغذائية.

٣ - العمل على الصعيد الإقليمي من أجل الأمن الغذائي وأمن الطاقة: الاستجابات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

٤٨ - تستجيب الحكومات في أنحاء العالم للأزمات المتعددة الجوانب والمتراطة (الغذاء، والوقود، والأزمة الاقتصادية والمالية، وتغير المناخ) بتخصيص أجزاء كبيرة من مجموعات تدابير الحوافز المالية لديها للاستثمارات الاجتماعية، بما في ذلك التنمية الزراعية والريفية، وبرامج المعونات الغذائية، والاستثمارات التي تتماشى مع مقتضيات الاقتصاد الذي يسعى لخفض انبعاثات الكربون. فحوالي ٣٨ في المائة من مجموعة تدابير الحوافز الصينية، على سبيل المثال، مخصصة لقطاعات النقل والطاقة ومشاريع البنية الأساسية المائية، بينما ٥٨ في المائة مخصصة للتنمية المستدامة^(١٨).

٤٩ - وكجزء من الحوار الإقليمي الرامي إلى مواجهة الأزمة المتعددة الجوانب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اشتركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع حكومة إندونيسيا في تنظيم حوار السياسات الإقليمية الرفيع المستوى حول "أزمة الغذاء والوقود وتغير المناخ: إعادة تشكيل جدول أعمال التنمية"، الذي عقد في بالي يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وعقد حوار السياسات الرفيع المستوى لتصدي لأزمات الغذاء والوقود وتغير المناخ بطريقة شاملة ومتكاملة. وكان الهدف الرئيسي من الحوار هو وضع استراتيجيات لمعالجة آثار هذه الأزمات والحيلولة دون أن تصبح تلك الأزمات حالات طوارئ إنمائية. وإلى جانب الاحتياج إلى الموارد المالية اللازمة، هناك حاجة ملحة لأنشطة البحث والتطوير في مجال الزراعة المستدامة، بما في ذلك ما تنطوي عليه من إمكانات للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. ولا بد من وضع ترتيبات لتقاسم الخبرات ونقل الممارسات الفضلى إلى الآخرين.

(١٨) The Economic Observer، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٥٠ - إن تغيير نموذج النمو من نهج "كمّ النمو" إلى نهج "نوعية النمو" هو عنصر حاسم في تلبية الاحتياجات الإنمائية، فضلا عن معالجة البعد البيئي (انظر الإطار ٢).

الإطار ٢

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: مبادرة النمو الأخضر - نحو طريق للتنمية يتميز بانخفاض انبعاثات الكربون

تطلق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مبادرة بشأن أمن الطاقة المستدامة، وهي مبادرة تتضمن الترويج لطريق للتنمية يتميز بانخفاض انبعاثات الكربون في المنطقة. وتتركز المبادرة على تيسير قيام البلدان النامية بتحديد وتبني مجموعة من استراتيجيات التنمية لقطاع الطاقة يكون بمقدورها تعزيز أمن الطاقة وإجراءات مواجهة تغير المناخ والحد من الفقر. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تمكن البلدان من فك الارتباط بين النمو الاقتصادي وتدهور البيئة والسير على طريق التنمية المستدامة المتاحة للجميع. وستشمل هذه الاستراتيجيات توسيع إمكانيات الحصول على الطاقة أمام الجميع، ولا سيما الفقراء، من خلال مصادر الطاقة المتجددة أو تشجيع كفاءة استخدام الطاقة في كل مستويات المجتمع.

٥١ - وضمن استراتيجية تشجيع إحداث تحول في النموذج المتبع نحو أمن الطاقة المستدامة، من المهم أيضا تحديد الاستراتيجيات القصيرة الأجل التي من شأنها تمكين المنطقة من مواجهة العجز في إمدادات الطاقة الذي يلزم تغطيته من خلال التجارة والتعاون في مجال الطاقة. وفي هذا الصدد، تضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتيسير حوار بشأن السياسات العامة فيما بين الدول الأعضاء لتشجيع التجارة والتعاون عبر الحدود في مجال الطاقة.

٥٢ - ورغم التحديات التي لا يستهان بها، تظل أفريقيا تمتلك إمكانيات هائلة للاستفادة من مواردها في تحقيق زيادة كبيرة في إنتاج وإمدادات الغذاء، ليس للقارة فحسب، وإنما للأسواق العالمية أيضا. فالمنطقة لا تنقصها الأرض ولا المياه. ولا يُستغل حاليا سوى ٤٥ في المائة فقط من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، كما لا يُستغل سوى ٤ في المائة من موارد المياه المتوفرة، في حين لا يعتمد على الري سوى ٦ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة. ولهذا السبب، كان هناك اهتمام سياسي متجدد فيما بين القادة الأفارقة وشركائهم الإنمائيين بدعم الزراعة كأولوية قطاعية. ولعبت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا دورا مفيدا

حقا في إعادة الزراعة إلى جداول أعمال السياسات الوطنية والدولية باعتماد البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في عام ٢٠٠٣.

٥٣ - غير أن ثمة عقبة كبرى تعترض تنفيذ إطار البرنامج الشامل وتتمثل في التشرذم الشديد للسوق الزراعية الأفريقية فيما بين ٥٣ بلدا وأكثر من عشر من التجمعات دون الإقليمية. ومن الزاوية الاقتصادية، وفي إطار اقتصاد يتحول إلى العولمة بصورة متزايدة، لا يمكن لهذا الوضع ببساطة أن يكون مواتيا. بما فيه الكفاية للوفاء بمقتضيات الاقتصادات الكبيرة الحجم واقتصادات التنسيق الرأسي واقتصادات التكامل، بما يسمح بتحقيق المكاسب الكاملة من الكفاءة والإمكانات التي تنطوي عليها التجارة الإقليمية للنظم الزراعية في أفريقيا.

٥٤ - وينبغي تبني نهج إقليمي أوسع نطاقا لإزاء التنويع والتخصص في الزراعة إذا ما أريد لأفريقيا أن تعالج قضية الأمن الغذائي وتحقق كامل إمكانات التحول الزراعي لتحسين سبل كسب العيش وتعزيز التنمية. والعناصر الرئيسية لهذا النهج الإقليمي في التنمية الزراعية هي كما يلي: (أ) النهوض بالتكامل الإقليمي من أجل الاستثمار والتجارة في السلع الأساسية الزراعية الاستراتيجية؛ (ب) التوسع في تكامل الأسواق بما يتجاوز المستويات الوطنية ودون الإقليمية بإنشاء السوق الأفريقية المشتركة للمنتجات الزراعية؛ (ج) تهيئة بيئة مواتية للسماح للقطاع الخاص بتوظيف الاستثمارات المحزية والمأمونة في النواتج الزراعية وسلاسل السلع الأساسية المولدة للقيمة والمنسقة على الصعيد الإقليمي؛ (د) دعم البحث والتطوير على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بالسلع الأساسية الاستراتيجية من خلال إنشاء مراكز الامتياز لإجراء البحوث عن سلاسل السلع الأساسية الاستراتيجية المولدة للقيمة.

٥٥ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كانت استجابات السياسات الوطنية للأزمة يتم من خلال سياسات شاملة لعموم الاقتصاد في المقام الأول، بما في ذلك التوسع في برامج الإعانات المالية، وفرض ضوابط على الأسعار أو قيود على الصادرات، وتخفيض الضرائب على المواد الغذائية. كما كانت هناك برامج ملحوظة للحماية الاجتماعية، من بينها برامج للتحويلات النقدية. وعلاوة على ذلك، قام الأردن والجمهورية العربية السورية وفلسطين مؤخرا بتوسيع أو استحداث برامج التغذية في المدارس، وهي البرامج التي أثبتت فائدتها في الاستجابة لأزمة الغذاء، حيث أنها لا تقتصر فحسب على الإسهام في تحسين تغذية الأطفال في سن الدراسة، بل وتسهم أيضا في زيادة معدلات الالتحاق بالدراسة وتحد من عمالة الأطفال. ولكن على الرغم من هذه الجهود، تظل الحاجة ملحة لابتكار برامج لشبكات الأمان الاجتماعية الموجهة.

٥٦ - وللتصدي لأزمة الغذاء الحالية بصورة جماعية، أصدرت بلدان المنطقة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تحت رعاية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية. ويدعو الإعلان إلى وضع خطط تجارية واستثمارية سليمة لتعزيز الأمن الغذائي في الأجلين القصير والطويل، بما في ذلك من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز التجارة الزراعية بين الأقطار العربية.

٥٧ - وهكذا، ونظرا للقيود التي لا يستهان بها التي تواجهها المنطقة في زيادة الإنتاج الزراعي المحلي، يبرز التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره استراتيجية محورية لتحقيق الأمن الغذائي في الأجل الطويل داخل المنطقة. ويمكن أن تكون مزايا التعاون فيما بين بلدان الجنوب مزايا متبادلة، وتوفر الفرص لنقل التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية في القطاعات الزراعية للبلدان الشريكة، وتتيح أيضا قدرا أكبر من الأمن الغذائي لبلدان الخليج. غير أنه كي تكون هذه الشراكات مفيدة لكل أطرافها، يجب أن تأخذ في الحسبان المخاطر المحتملة والآثار الاجتماعية لهذه الاستثمارات.

٥٨ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، سعت الحكومات إلى التخفيف من المخاطر التي تهدد أمن الطاقة والتي ازدادت بصورة حادة في عام ٢٠٠٨، وذلك باستخدام طائفة من خيارات السياسات العامة التي ترمي إلى زيادة تنوع ومرونة نظم الطاقة، بما في ذلك ما يلي: تنوع مصادر الإمدادات؛ وزيادة إمدادات الطاقة المحلية؛ وتحسين حفظ الطاقة وكفاءة استخدامها؛ والتوسع في خلطات الوقود المتاحة للمستهلكين؛ وتشجيع البحث والتطوير فيما يتعلق بمراعاة الاعتبارات البيئية في سلسلة إمدادات طاقة الوقود الأحفوري. ويخصص قانون الانتعاش وإعادة الاستثمار الأمريكي في الولايات المتحدة أكثر من ٦٠ بليون دولار للاستثمار في الطاقة النظيفة، بما يمكن أن يسهم في إعادة دوران عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل التي تستند إلى الطاقة النظيفة. وتتضمن خطة الانتعاش الاقتصادي الأوروبية مزيجا من التدابير، من بينها زيادة الاستثمارات السنوية في البنية الأساسية المتصلة بالطاقة وتغير المناخ. بما يصل إلى ٦ بلايين يورو سنويا خلال السنتين التاليتين. كما أن العديد من البلدان الأوروبية، ومن بينها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، قد أدرجت في مجموعة إجراءاتها لتحقيق الانتعاش الاقتصادي عناصر هامة تتصل بكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة.

٥٩ - وتمشيا مع ما سبق، تهدف مشاريع الطاقة المستدامة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى تيسير الانتقال إلى مستقبل أكثر استدامة وأمنا في مجال الطاقة من خلال تحقيق أفضل مستوى في الاستفادة من الكفاءة والحفظ، بما في ذلك من خلال إعادة تشكيل قطاع الطاقة واستحداث إصلاحات في القواعد التنظيمية القانونية وفي نظم تسعير الطاقة. وبالنسبة للفترة

٢٠٠٦-٢٠٠٩، يعمل المشروع الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأوروبا لكفاءة الطاقة للقرن ٢١ على تشجيع التعاون على الصعيد الإقليمي لتعزيز كفاءة استخدام البلدان للطاقة والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فيها. ويجري تنظيم أنشطة للاتصال مع اللجان الإقليمية الأخرى في سياق كفاءة الطاقة من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ، وذلك في إطار المشروع العالمي لكفاءة الطاقة للقرن ٢١. ويرمي هذا المشروع، الذي بدأ في بوزنان ببولندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إلى تطوير التبادل المنتظم للمعلومات بشأن بناء القدرات وإصلاح السياسات العامة وتمويل المشاريع الاستثمارية لتشجيع إدخال تحسينات فعالة من حيث التكلفة على كفاءة استخدام الطاقة، بما يقلل من تلوث الهواء، بما في ذلك الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٦٠ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشارك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية بالفعل في المبادرات المحلية والإقليمية الخاصة بالغذاء والأمن الغذائي. وفي إطار منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، تتسم المبادرات التالية بالأهمية: إبرام اتفاق بشأن حرية تنقل الغذاء؛ وتنفيذ السياسة الزراعية المشتركة لأمريكا الوسطى؛ والبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في أمريكا الوسطى الذي يموله الاتحاد الأوروبي؛ وتنفيذ خطة طوارئ إقليمية لزيادة إنتاج الحبوب الرئيسية في أمريكا الوسطى خلال الدورة الزراعية ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ ووضع استراتيجية إقليمية للحبوب الرئيسية؛ وتصميم استراتيجية إقليمية لتنمية الأراضي. وتم إنشاء صندوق الغذاء التابع لمبادرة تحالف نفط منطقة البحر الكاريبي (بتروكاريبي) كجزء من اتفاق شركة الطاقة التابعة للمبادرة، الذي وقعته ١٨ من بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، اتفقت بلدان السوق المشتركة الموسعة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وشيلي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وجمهورية فنزويلا البوليفارية) على تعزيز عمليات تبادل البذور والأسمدة والموارد الوراثية، فضلا عن المعلومات المتعلقة بالسياسات العامة، وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية.

٦١ - ومنذ أوائل التسعينات من القرن الماضي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تلتزم التزاما قويا بتعزيز الحوار السياسي بشأن التكامل والأمن في مجال الطاقة، على الصعيدين الثنائي والإقليمي على حد سواء. وتشترك الآن اللجنة مع هيئة تعاضد شركات النفط الحكومية لأمريكا اللاتينية واللجنة الإقليمية للتكامل في مجال الكهرباء ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة في إعداد مشروع بعنوان "تقرير قطاع الطاقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، يهدف إلى تزويد الحكومات والمؤسسات والقطاع

الخاص برؤية للوضع الراهن وللاحتمالات المستقبلية لسوق الطاقة (الكهرباء والنفط والغاز) ولأمن الطاقة في المنطقة.

ثانياً - التطورات في مجالات مختارة للتعاون الإقليمي والأقاليمي

ألف - المسائل الأخرى المتعلقة بالسياسات التي تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى

٦٢ - ناقشت اللجان الإقليمية على نحو نشط معظم المسائل التي جرى تسليط الضوء عليها في الفصل الأول من هذا التقرير خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى أو الدورات الوزارية المعقودة منذ دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٨. وخلال الفترة قيد النظر، عقدت ثلاث من اللجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) دوراتها الوزارية السنوية أو التي تُعقد كل سنتين. كما نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عدداً من الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن مجالات محددة، وناقشت اللجان خلالها المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات والمتصلة بإقليم كل منها. ويرد في إضافة هذا التقرير المزيد من التفاصيل عن القرارات والمقررات التي أسفرت عنها هذه الاجتماعات.

٦٣ - وفي الدورة الثالثة والستين للجنة الاقتصادية لأوروبا، المعقودة في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تناولت اللجنة مسألتين رئيسيتين: التنمية الاقتصادية في منطقة اللجنة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وبالنسبة للموضوع الأول، شددت الدول الأعضاء على أن عمل اللجنة كان وسيظل مهماً في معالجة أوجه التباين في منطقة اللجنة، فيما يتعلق بأمريكا الشمالية ومعظم بلدان الاتحاد الأوروبي التي حققت مستوى عالٍ من التكامل الاقتصادي، وفيما يتعلق بالتكامل بين شرق أوروبا وغربها، وهو التكامل الذي لا يزال ضعيفاً في عدد من المجالات الهامة رغم ما أُحرز فيه من تقدم لا يستهان به. كما جرى تشجيع إسهام اللجنة في تكثيف شراكة الاتحاد الأوروبي مع البلدان الواقعة شرق حدوده وتعزيز الاقتصادات الابتكارية القائمة على المعرفة وزيادة الاتساق الاجتماعي، باعتباره أولوية بالنسبة للمنطقة، ولا سيما في ضوء الأزمة الاقتصادية.

٦٤ - وبالنسبة للموضوع الثاني، أوصي بأن تزيد اللجنة مما تبذله من جهود حسب الاقتضاء لزيادة إدماج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في التنمية في المنطقة، في دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وفي وضع استراتيجيات لمكافحة تغير

المناخ. وستلعب اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود دورا رئيسيا في التصدي لتلوث الهواء وتغير المناخ بصورة متكاملة. كما اعتبرت الدول الأعضاء أن اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، وبرنامج عملها للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ وما بعدها، توفر أساسا قانونيا متينا لتقاسم البلدان المشاطئة للموارد المائية وللمخاطر والتحديات المرتبطة بتغير المناخ بصورة منصفة ومعقولة.

٦٥ - وكان موضوع الدورة الخامسة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في بانكوك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، هو "نحو الزراعة المستدامة والأمن الغذائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ". وطلبت الوفود إلى اللجنة، باعتبارها المركز الإقليمي للأمم المتحدة، أن تركز على المجالات التي تتمتع فيها اللجنة بمزايا نسبية، بما في ذلك تنسيق السياسات العامة ووضع القواعد. وقررت اللجنة تنفيذ إطار عمل شامل للتصدي للآزمة المالية ولأزمي الغذاء والطاقة ولتغير المناخ. وقررت اللجنة تطوير استجابات على صعيد السياسات العامة لإدامة الانتعاش واستعادة النمو وتجنب الصدمات العالمية في المستقبل، ومواصلة الحوار الإقليمي من أجل معالجة آثار الأزمة على الأهداف الإنمائية للألفية. كما اقترح أن تدعم اللجنة التعاون الإقليمي من أجل تيسير تمويل أنشطة التجارة والاستثمار، مع التركيز بصفة خاصة على القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة، مثل قطاعات الغذاء والزراعة والطاقة.

٦٦ - كما أشيد باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لنجاحها في عقد الدورة الأولى للجنة المعنية بالحد من أخطار الكوارث في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، وسلمت بأهمية دورها في توفير ساحة للتعاون الإقليمي من أجل تقاسم الخبرات والمعارف والمعلومات لتيسير تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ مساعدة اللجنة في تنظيم الاجتماع الوزاري المتعلق بالمعوقين الذي سيعقد في وقت لاحق من العام الحالي.

٦٧ - واجتمع وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة في القاهرة يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لمناقشة تدابير التصدي للآزمة الاقتصادية العالمية. وكانت المناقشات جزءا من الاجتماعات السنوية المشتركة لعام ٢٠٠٩ لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية بالاتحاد الأوروبي ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وكان موضوع اجتماعات هذا العام هو "تعزيز فعالية السياسة المالية في تعبئة الموارد المحلية". وكان موضوع المؤتمر يتميز بحسن توقيته وبأهميته على حد سواء، حيث أخذت تدفقات الموارد الخارجية لأفريقيا - المساعدة النائية الرسمية والتحويلات

والاستثمارات المباشرة الأجنبية - تتراجع في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة. وشددت المناقشات على الصلة بين السياسة المالية وتعبئة الموارد المحلية، وبحث طبيعة السياسة المالية في أفريقيا، فضلا عن التحديات التي تطرحها الأزمة المالية العالمية، وركزت على تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية والمخدرات الخاصة وتوجيه المساعدة الإنمائية الرسمية نحو تعزيز القدرة على تعبئة الموارد المحلية.

٦٨ - وفي إطار موضوع "الإجراءات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإنهاء العنف ضد المرأة في أفريقيا"، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم منتدى التنمية الأفريقي السادس في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وسلطت دورة المنتدى الضوء على الإنجازات الرئيسية في تمكين المرأة، فضلا عن تطوير أدوات فعالة لتسريع وتيرة التقدم نحو إنهاء العنف ضد المرأة. واشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومجموعة مصرف التنمية الأفريقي في تنظيم المؤتمر الاقتصادي الأفريقي الثالث في تونس في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ حول موضوع "العولمة والمؤسسات والتنمية الاقتصادية في أفريقيا". وأتاح المؤتمر ساحة لتبادل الأفكار فيما بين الاقتصاديين وصناع السياسات بغية تحسين فرص الوصول إلى المعلومات والبحوث المتعلقة بالمسائل الاقتصادية، فضلا عن نوعية عمليات رسم السياسات في المنطقة.

٦٩ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تقدمت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، من خلال الأجهزة الحكومية الدولية الفرعية للجنة، بعدة طلبات من بينها توفير المساعدة التقنية إلى البلدان الأعضاء في استخدام الأساليب الفنية الحديثة في تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية، وتنظيم حلقات عمل متخصصة حول منهجيات قياس مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. كما دعت اللجنة إلى تشجيع الحوار المتعلق بالسياسات العامة داخل الدول الأعضاء حول التكيف مع تغير المناخ، وإجراء تقييمات لدرجة الضعف فيما يتصل بالموارد المائية وما يتصل بذلك من الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي.

٧٠ - وسترکز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أيضا على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، مع التركيز على التحديات المتصلة بالمياه والطاقة وتغير المناخ. وفي عام ٢٠٠٨، وكجزء من دعم اللجنة المستمر ومتابعتها مع الدول الأعضاء لتنفيذ مختلف عناصر النظام المتكامل للنقل في المشرق العربي، أصبح العراق

عضوا في اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي ومذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي.

٧١ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استضافت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حلقة دراسية عن موضوع "أزمة الغذاء والطاقة: الفرص والتحديات التي تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، سانتياغو)، وقدمت دعماً فنياً إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية في تنظيم مؤتمر قمة دون إقليمي عن موضوع "النظام المالي العالمي الآخذ في التشكل: رؤية إقليمية" (٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨). وتنفيذاً للولاية الصادرة لها من لجنتها العامة، قدمت اللجنة الدعم لمجموعة ريو في تنظيم اجتماع تحضيري إقليمي للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية (نيويورك، ٤ و ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩).

٧٢ - وفي "حوار أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الطريق إلى كوبنهاغن: مفاوضات تغير المناخ عام ٢٠٠٩"، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ في سانتياغو، تبادل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الآراء بشأن مفاوضات تغير المناخ والآثار المترتبة عليها على الصعيدين الوطني والدولي. كما تساعد اللجنة العديد من البلدان في إجراء دراسات حول اقتصاديات تغير المناخ؛ وتتناول الدراسات بالتحليل آثار تغير المناخ على الصعيد المحلي في قطاعات عديدة، وتحدد آثارها فئات اجتماعية - اقتصادية بعينها.

٧٣ - وتحضيراً للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩، دخلت اللجان الإقليمية في شراكة مع منظمة الصحة العالمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لتقديم الدعم للبلدان التي تتطوع بعقد اجتماعات إقليمية. وفي هذا السياق، تعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنظيم اجتماعين وزاريين إقليميين: أولهما عن موضوع "تمويل استراتيجيات للرعاية الصحية"، وعقد في كولومبو في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، واستضافته حكومة سري لانكا؛ والثاني عن موضوع "تشجيع نمو الأمية الصحية"، وعقد في بيجين يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل، واستضافته حكومة الصين. وساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تنظيم الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى لأصحاب المصلحة (الدوحة، ١٠-١١ أيار/مايو)، الذي تركز على موضوع "التصدي للأمراض غير المعدية والحوادث: التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين". وعقد اجتماع وزاري إقليمي عن موضوع "فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية في

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“ في مونتيفغو باي يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. وعقد الاجتماع الوزاري الإقليمي الأفريقي، الذي تركز على ”الصحة الالكترونية - تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة الصحة“، في أكرأ يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه.

باء - الاتساق على الصعيد الإقليمي

١ - آلية التنسيق الإقليمية

٧٤ - كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب قراره ٤٦/١٩٩٨ (المرفق الثالث)، اللجان الإقليمية بعقد اجتماعات منتظمة بين الوكالات في كل منطقة بغية تحسين التنسيق فيما بين برامج عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تلك المنطقة. وبناء على ذلك، تعقد اللجان الإقليمية منذ عام ١٩٩٩ اجتماعات لآليات التنسيق الإقليمية^(١٩). وتتفاوت خبرات آليات التنسيق الإقليمية وتطورها فيما بين المناطق، غير أن معظم الآليات قد استفادت من قوة الدفع المتجددة في السنوات القليلة الماضية، وتحديدًا منذ عام ٢٠٠٧ تحت رعاية نائبة الأمين العام. وحاليًا، تُعقد آليات التنسيق الإقليمية بصورة منتظمة في أربع مناطق، مع وجود مستوى تنفيذي يناقش مسائل السياسات العامة المستجدة ومستوى مواضيعي يتناول المسائل البرنامجية المحددة للأولويات والشواغل الإقليمية^(٢٠).

٧٥ - وعلى سبيل المثال، ضمت آلية التنسيق الإقليمية التي عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٧ من كيانات الأمم المتحدة العاملة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تعزيز الاتساق في العديد من مجالات السياسات العامة والبرامج. وعقد ما مجموعه تسعة اجتماعات للآلية في عام ٢٠٠٨. وكانت خمسة من هذه الاجتماعات دورات عادية للآلية تتناول مواضيع تتصل اتصالًا وثيقًا بالمنطقة (مثل التأهب للكوارث والشواغل الجنسانية في المنطقة)، كما شملت التحضير لمناسبات رئيسية من قبيل مؤتمر القمة المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. ودعما للاتساق في البرمجة، أُجري استعراض لتكوين صورة عامة للمجالات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك

(١٩) وإن يكن تحت مسميات مختلفة منذ قبل عام ٢٠٠٨.

(٢٠) تعقد آليات التنسيق الإقليمية في مناطق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ومن المتوقع أن تعقد اللجنة الاقتصادية لأوروبا آلية التنسيق الإقليمية في منطقتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

فيما بين الكيانات المشاركة في الآلية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لكي تكون أساسا للتقدم المحرز بعد ذلك في تحسين البرمجة على الصعيد الإقليمي.

٧٦ - وبالمثل، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عقد الاجتماع الاستعراضي بشأن تدابير تعزيز آلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا في أديس أبابا يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بدعم من الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وبالإضافة إلى ممثلي ٢٠ من منظمات الأمم المتحدة، ضم الاجتماع ممثلين للاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية للدول الأفريقية. وتناول الاجتماع مسألة زيادة مواءمة نظام العمل الحالي لآلية التنسيق الإقليمية مع أولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا؛ وتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ وتعبئة الموارد اللازمة لاستدامة تمويل الآلية؛ وإقامة نظام للرصد والتقييم.

٧٧ - وحضر ممثلو ١٦ من مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية و ٣ من مكاتب الأمم المتحدة القطرية، بالإضافة إلى ممثلين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجامعة الدول العربية والخبراء في شؤون المنطقة، الاجتماع الثاني عشر لآلية التنسيق الإقليمية العربية الذي عقدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وأتاح الاجتماع فرصة للحوار المشترك بين الوكالات بشأن التحديات العالمية المستجدة، بما فيها أزمة الغذاء وتغير المناخ، وكفالة الاتساق في النهج المتبع إزاء التحديات الإنمائية في المنطقة. واتفق الاجتماع على إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة مواضيعية، تكون تابعة لآلية التنسيق الإقليمية، تعني بما يلي: (أ) الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية؛ (ب) تغير المناخ؛ (ج) الأمن الغذائي.

٧٨ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاجتماع السنوي لآلية التنسيق الإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وضم الاجتماع ممثلي ١٨ من كيانات الأمم المتحدة. واتفق المشاركون على أن منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة ستواصل، تحت قيادة اللجنة، تزويد صناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة ببيانات قابلة للمقارنة ومبادئ توجيهية بشأن السياسات العامة فيما يتعلق بالتقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الإقليمي. كما تعهد الاجتماع بتقديم الدعم للحكومات لمواصلة الإنفاق الاجتماعي الذي يهدف إلى السيطرة على التقلبات الدورية، وذلك لحماية التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في الحد من الفقر.

٢ - آليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليمية: أوجه التكامل الناشئة لدعم العمل على الصعيد القطري

٧٩ - في عام ٢٠٠٨، رعت اللجان الإقليمية دراسة مستقلة بعنوان "لاتساق الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي: أوجه التآزر والتكامل بين آليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليمية"^(٢١). وجاءت رعاية اللجان الإقليمية للدراسة كمساهمة فيما يجري من مناقشة وتفكير داخل منظومة الأمم المتحدة في تحسين اتساق المنظومة وإنجاز برامجها على الصعيد الإقليمي. ودعا الاجتماع إلى تحسين أوجه التآزر والتكامل بين الآليتين الرئيسيتين المشتركين بين الوكالات العاملة على المستوى الإقليمي، وهما آليات التنسيق الإقليمية التي صدرت ولايتها عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تعقدها اللجان الإقليمية، من ناحية، وأفرقة المديرين الإقليمية التي تعمل في إطار آلية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من ناحية أخرى^(٢٢). وفي هذا السياق، دعت الدراسة إلى زيادة وضوح أوجه التكامل من خلال تحسين تركيز آليات التنسيق الإقليمية على السياسات العامة والدعم المعايير والعمل التحليلي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك من خلال التركيز المواضيعي على الجهود الإنمائية المبذولة على الصعيد القطري والارتباط بها والتكامل معها، في حين تواصل أفرقة المديرين الإقليمية تركيزها من الناحية التشغيلية على تقديم الدعم المنسق إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الوقت المناسب.

٨٠ - ومع توضيح مهام أفرقة المديرين الإقليمية بين الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وداخل آلية المجموعة^(٢٣)، فإن العلاقة بين آليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليمية تتطور في معظم المناطق بغية زيادة جوانب التكامل والترابط بين موارد السياسات والبرامج المشتركة بين الوكالات المتوفرة داخل آليات التنسيق الإقليمية والتركيز والمهام التشغيلية لأفرقة المديرين الإقليمية لدعم الجهود المبذولة على

(٢١) انظر www.un.org/regionalcommissions، اللجان الإقليمية والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

(٢٢) أفرقة المديرين الإقليمية هي الآلية الثانية للتنسيق على المستوى الإقليمي التي أنشئت عام ٢٠٠٣، وهي تتألف حالياً من المديرين الإقليميين وكبار المسؤولين المختصين الذين يضطلعون بمسؤوليات إشرافية مباشرة عن مشاركة الوكالات على المستوى القطري.

(٢٣) كلفت أفرقة المديرين الإقليمية بمهمة توفير الدعم التقني المنسق للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وإدارة أداء المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والتحقق من نوعية برامج أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. انظر مذكرة المناقشة المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ التي أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة بعنوان "تعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة" (الفقرة ٣٢)، وأيضا تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين عن دورة خريف عام ٢٠٠٨ (CEB/2008/2).

المستوى القطري. وعلى سبيل المثال، فإن ١٥ من مديري برامج الأمم المتحدة الإقليمية هم الآن أعضاء في كل من آلية التنسيق الإقليمية وفريق المديرين الإقليميين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويسهل ذلك التخطيط المشترك للاجتماعات استنادا إلى تقسيم واضح للعمل، وعقد اجتماعات متعاقبة للعمليات على حد سواء. ومع التركيز على برامج المستوى القطري، يمتلك الآن فريق المديرين الإقليميين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ منظورا إقليميا للوكالات المتخصصة والصناديق، ويرتبط بصورة أكثر فعالية مع الدور المعياري والتحليلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتشارك اللجنة أيضا مشاركة كاملة في عمليات فريق المديرين الإقليميين لدعم إطلاق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في المنطقة. بما في ذلك القيام بدور نشط في دعم الأفرقة القطرية في التحضير لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٨١ - كما أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عضو منذ فترة في فريق المديرين الإقليميين لمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتواصل تنسيقها مع الفريق باعتبارها الجهة التي تتولى عقد آلية التنسيق الإقليمية في المنطقة، بما في ذلك عقد اجتماعاتهما بصورة متعاقبة، حسب الاقتضاء. وشرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المشاركة النشطة في فريق المديرين الإقليميين في أفريقيا، بما في ذلك من خلال مكاتبها دون الإقليمية. وفي المنطقة العربية، دعيت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى الانضمام إلى فريق المديرين الإقليميين في آذار/مارس ٢٠٠٩. ولا يزال التنسيق مستمرا لكفالة التكامل بين أدوار المنتدين التنسيق في المنطقة.

٣ - آلية التنسيق الإقليمية واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق: تعزيز اتساق السياسات والترابط بين المستويين العالمي والإقليمي

٨٢ - واستنادا إلى ورقة المسائل التي طرحتها اللجان الإقليمية^(٢٤)، استمر تناول مسألة الاتساق على الصعيد الإقليمي والبعد الإقليمي لعمل اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى تناولا معمقا في الدورة السابعة عشرة للجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، المعقودة يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وتسليما بأهمية وقيمة البعد الإقليمي في عملها، قررت اللجنة دعوة اللجان الإقليمية، باعتبارها الجهات التي تعقد آليات التنسيق الإقليمية، كي تضيف إلى

(٢٤) التقرير المعنون "الاتساق على الصعيد الإقليمي: اللجان الإقليمية وعمل اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى" (CEB/2009/HLCR.XVII/CRP.2)، وهو متوفر على الموقع www.un.org/regionalcommissions على شبكة الإنترنت.

مداولات الآليات المسائل العالمية التي قد ترغب اللجنة في متابعتها على الصعيد الإقليمي، آخذاً في الاعتبار الأولويات الإقليمية وأدوار آليات التنسيق وأدائها الوظيفية. كما قررت اللجنة دعوة اللجان الإقليمية، باعتبارها الجهات التي تعقد آليات التنسيق الإقليمية، كي تضيف إلى مداولات اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى أية مسائل مستجدة مشتركة بين المناطق تستحق النظر فيها على المستوى العالمي. وسيزيد هذا القرار من الترابط بين المستويين العالمي والإقليمي، بما يسمح بتناول عمل اللجنة المتعلق ببعض المسائل العالمية التي تتسم بأبعاد إقليمية هامة تناولاً متسقاً على الصعيد الإقليمي من خلال آليات التنسيق الإقليمية. وقد أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين هذا القرار في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩، المعقودة في باريس يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

جيم - تعزيز التعاون الأقاليمي بين اللجان الإقليمية

٨٣ - منذ آخر فترة مشمولة بالتقرير، عقد الأمناء التنفيذيون ثلاثة اجتماعات عادية في نيويورك لتعزيز التنسيق والتعاون بين اللجان، في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩. وكان مدرجا على جدول أعمالهم العديد من مسائل السياسات العامة الرئيسية التي تناولها التقرير، وبخاصة الإجراءات والجهود المنسقة التي تنهض بها اللجان الإقليمية لدعم الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلا عن المساهمات الفنية والمشاركة بعرض المنظورات الإقليمية للجان الإقليمية للتحديات العالمية لتغير المناخ، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة. ويتم تناول هذه المسائل كجزء من الحوارات التي أجراها الأمناء التنفيذيون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية للجمعية العامة في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ على التوالي. وتم تنظيم مناسبتين جانبيتين على هامش مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ناقشت اللجان الإقليمية فيهما مسألة تمويل التنمية واقتصاديات الفروق الجنسانية ودور التعاون الإقليمي والشراكات العالمية في تمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الدورة التاسعة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في بانكوك في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، شارك ثلاثة من الأمناء التنفيذيين (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) في فريق رفيع المستوى معني بالأزمة الاقتصادية.

٨٤ - ومع هدف زيادة المعرفة المتعمقة المتبادلة وتحديد التدابير اللازمة لزيادة فعالية التعاون المشترك بين المناطق، عقد الأمناء التنفيذيون وعدد من كبار المسؤولين المختارين من اللجان

الإقليمية معتكفهم الأول في كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو بإيطاليا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وحدد المشاركون في المعتكف عدة مجالات لتركيز اللجان الإقليمية من أجل تعزيز التعاون وتبادل الممارسات الفضلى بين المناطق، من بينها ما يلي: التواءم الإحصائي مع الأهداف الإنمائية للألفية والمعايير الدولية؛ وأمن الطاقة وكفاءة استخدامها؛ والبنية الأساسية للنقل ومعابر الحدود وتسهيلاتها؛ وتقديم المعونات للتجارة؛ والحد من خطر الكوارث؛ والسياسات الاجتماعية العامة.

٨٥ - وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الاجتماعات السنوية لرؤساء تخطيط البرامج تعزيز المواءمة فيما بين اللجان في مختلف المجالات، بما في ذلك ما يلي: استحداث رسالة موحدة عن البعد الإقليمي للتنمية في كل الأطر الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛ ومواءمة مهام تخطيط البرامج وتنسيق مقترحات الميزانية البرنامجية؛ وتقاسم الخبرات بشأن إنشاء المكاتب دون الإقليمية؛ ومواءمة بارامترات ضمان جودة المنشورات وتعريف الرئيسي منها.